

EXTRACTED OIL & DERIVATIVES Co.
iso 9001-14001

Head Office : 35 Suez Canal Ave., Moharam Bek, Alex
Tel : 002 03 3817928-3816326
002 03 3818089-3817259
Fax : 002 03 38 13199
Marketing Sector : Tel : 3817259-3818093
E_mail: extactedoils@hotmail.com



شركة الزيتة المسنخضة ومنجوانها

الحاصلة على شهادة الأيزو ٩٠٠١ - ١٤٠٠١
المركز الرئيسي ٥ مش قنال السويس - محرم بك
تليفون : ٢٨١٧٩٢٨ - ٢٨١٦٣٢٨ / ٠٢
٢٨١٧٢٥٩ - ٢٨١٨٠٩٢ / ٠٢
فاكس : ٢٨١٣١٩٩ / ٠٢
قطاع التسويق : ٢٨١٦٩٥٤ - ٢٨١٨٠٩٢
ص.ب : محرم بك

السادة / البورصة المصرية
قطاع الافصاح - الاسكندرية
تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف ان نرفق لسيادتكم الرد على تقريرى السادة مراقبى حسابات الشركة
عن الفترة المنتهية فى ٣١/١٢/٢٠١٧ .

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام ،،،،

رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب

محاسب / سمير عبد العظيم البنا



الضروع التجارية

فرع دمياط الجديدة : الحى الاول - المجاورة الاولى محل رقم ٨
فرع السادات : خلف نادى النجوم

فرع القاهرة : ٧ ش عزت باشا المطرية - تليفاكس : ٠٢/٢٥٠٥٤٦٤
فرع المنصورة : ٢٤ درب الويشى - متفرع من شارع الحوار - ت : ٠٥٠/٢٢٤٧٨٠٢

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
قطاع الشؤون المالية

الرد على تقرير مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠١٧/١٢/٣١

الرد	الملاحظة
<p>نوضح أن أرض قطاع مصانع محرم بك تنقسم إلى عدة قطع بياناتها كالتالي:- <u>القطعة الأولى:</u> - بمساحة ٦٠٤٢,٣٤ م^٢ مستأجرة من محافظة الإسكندرية بموجب العقد الشهر رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ وقد حصلت الشركة على حكم قضائي نهائي وإقرار من المستشار القانوني لحماية أملاك الدولة بتملك الشركة لتلك القطعة بالسعر السائد وقت التأجير سنة ١٩٧٢ بسعر المتر ١,٧٥ قرش وتم اتخاذ إجراءات شهر تلك القطعة وقام الشهر العقاري بإبلاغ أملاك الدولة لحضور مندوب عنها للإقرار بالملكية لصالح الشركة ولم يحضر وتم اللجوء إلى القضاء المستعجل والدعوى محدد لها جلسة ٢٠١٧/١٠/١٢ للزام جهة الإدارة بالتوقيع على العقد. وتم إحالتها للدائرة (١٧) مدني جزئي محرم بك وتحدد لها جلسة ٢٠١٧/١٢/١٠ وتأجلت لجلسة ٢٠١٨/٥/٨ برقم (٢٠١٨/٤) للمستندات ولشهر الصحيفة . - <u>القطعة الثانية :</u> مساحة ٢٠١٦٨٢٥,١٨ م^٢ مستأجرة من محافظة الإسكندرية بموجب العقد الشهر رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠. - <u>القطعة الثالثة :-</u> مساحة ٢٠٥٥٢,٦٩ م^٢ مستأجرة بموجب محضر تسليم مؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ وقد قامت الشركة بسداد ثمن الأرض المقدر وقت التأجير للقطع الثلاث سالفة الذكر بالأنذرات الآتية: - إنذارا عرض بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٤ بمبلغ ٣٥٩٦٧,٢ جنيهه - عن مساحة ٢٠٥٥٢,٦٩ م^٢ تم تسليمه لموظف خزينة جهاز حماية أملاك الدولة - فتحي مرسى أحمد. - إنذار عرض بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٩ بمبلغ ٤٠٠١٨,١٦٠ جنيهها عن مساحة ٢٠١٦٨٢٥,١٨ م^٢ ومساحة ٦٠٤٢,٣٤٠ م^٢ - وجدير بالذكر أن تلك القطعتين الثانية والثالثة ينطبق عليهما ذات الحكم الصادر في الدعوى الخاصة بمساحة القطعة الأولى ••• مما سبق يتضح ان الشركة التزمت بسداد قيمة الأرض في الموعد المحدد وطبقا للبند الحادي عشر من عقود الايجار. الوعد بالبيع بشروط المصانع وتطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ٥٧ وفي نفس الوقت قامت بسداد القيمة الايجارية عن الثلاث قطع حتى عام ٢٠٠٠ (مرفق عدد ٣ شهادة من حى وسط) الشركة حصلت على حكم قضائي نهائي واقرار من المستشار القانوني لحماية املاك الدولة بتملك الشركة للقطعة الاولى بمساحة ٢٠٦٠٤٢,٣٠ م^٢ بالسعر السائد وقت التأجير سنة ١٩٧٢ بسعر المتر ١,٧٥ جنيهه وتم اللجوء للقضاء المستعجل وتحدد لها جلسة ٢٠١٧/١٢/١٠ وتأجلت لجلسة ٢٠١٨/٥/٨ برقم (٢٠١٨/٤) للمستندات ولشهر الصحيفة .للازام جهاز حماية املاك الدولة بالتوقيع على عقد نقل الملكية لصالح الشركة طبقا لحكم القضاء النهائي الصادر فى هذا الشأن • وهناك عدد ٢ دعوى للقطعتين الأخرتين بالمطالبة بنقل ملكيتها لصالح الشركة أسوة بالقطعة الأولى نظرا لكون الشركة مسددة قيمة الأرض منذ عام ١٩٩٤ •</p>	<p>(١) لم تنته الشركة من اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لنقل ملكية وتسجيل اراضى بمصنع محرم بك بمساحة ٤٣ الف متر مثبتة بدفاتر الشركة بنحو ٧٦ ألف جنيهه وهى محل نزاع قضائي مع محافظة الاسكندرية التى تطالب بمقابل انتفاع عنها بنحو ١٩٨ مليون جنيهه حتى عام ٢٠١٧ • كما لم تتم الشركة باثبات ونقل ملكية وتسجيل اراضى بمصنع محرم بك بمساحة ١٤٠٠ متر آلت للشركة بموجب محضر اتفاق مع شركة الغازات الصناعية مؤرخ ١٩٨٨/٦/٩ ، وكذا مساحة نحو ١٧ ألف متر آلت للشركة بموجب قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت • يتعين اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة واثبات قيمة الاراضى بدفاتر الشركة واجراء التصويب اللازم •</p>



الرد على تقرير مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠١٧/١٢/٣١

- مع العلم أن المبلغ المدرج بحساب / الاراضى و البالغ ١٦٥ ألف جنيه يتضمن الاتسى :

٣٥٩٦٧,٢٠٧ ثمن قطعة ارض مساحتها ٢٠٥٥٢,٦٩٠ م٢

٤٠٠١٨,١٦٠ ثمن قطعتين مساحة ١٦٦٨٢٥,١٨٠ م٢ و ٢٦٠٤٢,٣٤٠ م٢

١٢٦٤٦,١٦٣ فرق فى القيمة المقدرة للثلاث قطع اراضي .

٦٩٥٨٦,٨٢٥ قيمة مصاريف ردم وتمهيد الارض الخاصة بالمصنعة الجديدة

٦٥٧٠,٥٩٩ قيمة اراضي مقام عليهاالبنائى بالمصنع عام ١٩٦٣ .

- المطالبة المالية : -

فوجئت الشركة بجهاز حماية املاك الدولة يرسل مطالبات بمبالغ باهظة لا تتناسب مع الواقع - و لم نتوصل لأسس المحاسبة التى بنى عليها هذا المبلغ - تعاملت الشركة بمخاطبة الجهات السيادية لآكثر من مرة و آخر مذكرة تم إرسالها الى السيد الفاضل رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية وقام سيادته بإرسال مذكرة الى السيد الفاضل / وزير التموين والذي قام سيادته بمخاطبة السيد / محافظ الاسكندرية وذلك لترك الأمر للقضاء حيث أن هناك منازعات منظورة أمام القضاء .

- أما بالنسبة لباقي مساحة أرض مصنع محرم بك وقدرها ١٨ ألف

م٢ فهي عبارة عن الأتى:-

٢٠١٤٠٠ م٢ تقريبا بموجب عقد اتفاق بين شركة الغازات وشركة الزيوت المستخلصة بقرار من

السيد /وزير الصناعة مؤرخ ١٩٨٨/٦/٩ وبناء على محضر الاجتماع المؤرخ فى ١٩٨٨/١١/١٧ بشأن إنهاء هذا النزاع الذى كان قائما آنذاك وذلك بحضور كل من السيد / نبيل الليثى مدير الشئون القانونية بمكتب وزير الصناعة السيد / شوقى الحناوى - مدير الشئون القانونية بمكتب وزير الصناعة وبعتماد رأى المستشار القانونى للسيد معالى الوزير .

وقد قامت شركة الغازات بالتنازل عن القضايا المرفوعة منها ضد شركة الزيوت وتسليم الشركة جميع المستندات الدالة على حيازتها لتلك المساحة .

-أما بالنسبة لباقي المساحة وقدرها ١٦٦٠٠ م٢ تقريبا فهي ناتجة عن دمج الشركة الحديثة للأغذية بشركة الزيوت المستخلصة والذى تم بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٨ وذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقرار وزير الصناعة المكمل للقانون السابق و الصادر برقم ٨٨٩ لسنة ١٩٦٣ بدمج بعض الشركات والمنشآت فى شركة الزيوت المستخلصة و منتجاتها و المنشور بعدد جريدة الوقائع المصرية رقم ٧٦ فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٥ وهذا بعد تأسيس شركة الزيوت المستخلصة الذى تم بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة برقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٩ .

-وقد قامت الشركة بتقديم طلب لصحة ونفاذ عقد البيع بالطلب رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٩٩ والذى أسفر عن أن التعامل جزء من مسطح أكبر لتلك العقود المبرمة مع المحافظة وتبين من ذلك أنها شائعة أى أن مساحة ٢٠١٦٦٠٠ م٢ فهي ناتجة عن القرارات السابق ذكرها .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

قطاع الشئون المالية

الرد على تقرير مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠١٧/١٢/٣١

<p>تم عمل التصويب اللازم . هذا وقد قامت الشركة من جانبها بالإجراءات التالية لتفعيل قرار الجمعية العامة : ١- عرض بيع شونة دمنهور للبيع بالمزاد العلني بجلسة ٢٠١٨/٢/٤ ولم يتقدم احد ٢- توقيع عقد اتفاق بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٣ مع مكتب خبير مئمن استعدادا لتنفيذ عملية البيع بالمزاد العلني للالات المستغنى عنها بقرار الجمعية العامة . هذا وقد قامت الشركة بعمل تقييم لتلك الخطوط بمعرفة مكتب استشاري وقد تحدد يوم ٢٠١٨/٣/٤ موعدا لإجراء المزاد العلني المشار إليه .</p>	<p>(٢) - تضمنت الاصول الثابتة في ٢٠١٧/١٢/٣١ نحو ١٢.٣٣٠ مليون جنيه قيمة اصول وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة في ٢٠١٧/١٠/١٩ على بيعها وبيانها كالتالي : نحو ٥٧٤ ألف جنيه أرض شونة مصنع دمنهور بمساحة ٦٢٥٨ م^٢ . نحو ٨٩٤٤ ألف جنيه قيمة وحدة الهدرجة بمصنع محرم بك . نحو ٢٨١٢ ألف جنيه خط انتاج صفوح ٢ ك ، خط انتاج صفوح مربع . يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتفعيل قرار الجمعية العامة للشركة وادراج تلك الاصول كأصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الاصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع و العمليات غير المستمرة واجراء التصويب اللازم ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة .</p>
<p>سيتم التسوية فور ورود الأسعار النهائية .</p>	<p>(٣) تم تقدير سعر الطن من زيت الخام (عباد صويا) بمبلغ ١٦ ألف جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ بزيادة نحو ١٤٥٠ جنيه لطن العباد ونحو ٢٦٠٦ جنيه لطن الصويا عن الأسعار المحددة من الشركة القابضة للصناعات الغذائية في ٢٠١٧/٦/٣٠ ولم تدم لنا الشركة المويدات المستندية لتقدير أسعار خامات الزيوت المسلمة . يتعين اتخاذ ما يلزم واجراء التسويات الواجبة و مراعاة الأثر على نتائج الاعمال .</p>
<p>سبق عرض الامر على الجمعية العمومية للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٩ و قد افادت الشركة القابضة للصناعات الغذائية خلال مناقشة الموضوع امام الجمعية بانه توجد لجنة مشكلة من وزارة المالية و وزارة التموين و البنك المركزي و تقوم بعملها الان لتحديد الفروق التي ستحملها وزارة المالية .</p>	<p>(٤) ضمن حساب الأرصدة المدينة نحو ٣١١,٠٨٠ مليون جنيه فروق أسعار مستحقة للشركة عن تسليمات زيت الترميني عن عام ٢٠١٧/٢٠١٦ دون تحديد الجهة التي ستقوم بسدادها ولم يتم تحصيلها حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ .</p>
<p>تم عمل التصويب اللازم . وبعد عمل محاولات ودية : -تم عمل انذار بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ للشركة الفرعونية لتسوية العجز الناتج عن عدم تسليم كمية ٩١٣ صندوق زيت كهرمان للشركة العامة خلال اسبوعين من تاريخه بتوريد البضاعة او قيمتها . -تم عمل بلاغ لنيابة العامرية اول بتاريخ ٢٠١٨/١/٩ وعمل محضر بقسم العامرية اول تحت رقم ٧٨٨ لسنة ٢٠١٨ جنح العامرية اول وتم اتهام الشركة الفرعونية للانشاءات الهندسية بالاستيلاء وتبيد عدد ٩١٣ صندوق زيت كهرمان من اجمالى كمية ٣٤٠٣ صندوق قام بتسليم عدد ٢٤٩٠ صندوق للشركة العامة لتجارة الجملة من اجمالى الاذن المسلم له بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٢ . وتم تحديد جلسة بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٩ و اجلت لتاريخ ٢٠١٨/٣/١٩ للمستندات .</p>	<p>(٥) بلغ رصيد حساب الشركة الفرعونية للنقل بحساب الموردين في ٢٠١٧/١٢/٣١ نحو ٨ آلاف جنيه وتبين وجود عجز لكمية ٩١٣ كرتونة زيت تمويني كهرمانه لم تقم الشركة المذكورة بتسليمها للشركة العامة لتجارة السلع تبلغ قيمتها نحو ١٥٣ ألف جنيه دون اتخاذ الاجراءات اللازمة لاثبات وتحصيل قيمة العجز . يتعين تحقيق الامر واتخاذ الاجراءات اللازمة لاثبات وتحصيل القيمة من المورد المذكور ومراعاة الأثر على القوائم المالية .</p>

رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب

محاسب / سمير عبدالعظيم عبدالحميد

رئيس قطاع الشئون المالية

محاسب / مصطفى عبدالعزيز



(١) لم يتم الانتهاء من اجراءات تسجيل ونقل الملكية باسم الشركة لاراضي مصنع محرم بك بمساحة قدرها ٦١٠٦٠ متر مربع بالإضافة الي المخزن بمدينة المنصورة بمساحة قدرها ١٢٩ متر مربع والمحل بمدينة سوق بمساحة قدرها ٢٩ متر مربع كما لم يتم حسم الخلاف مع جهاز حماية املاك الدولة وحي وسط الاسكندرية بشأن مقابل حق الانتفاع لارض مصنع محرم بك والتي بلغت طبقاً لآخر مطالبة وارده للشركة حتى ٣٠ /٦/ ٢٠١٧ نحو ١٩٨ مليون جنيه .

نوضح أن ارض قطع مصانع محرم بك تنقسم إلى عدة قطع بياناتها كالتالى :-

القطعة الاولى:

- بمساحة ٦٠٤٢,٣٤ م٢ مستأجرة من محافظة الاسكندرية بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ وقد حصلت الشركة على حكم قضائي نهائي وإقرار من المستشار القانوني لحماية أملاك الدولة بتملك الشركة لتلك القطعة بالسعر السائد وقت التأجير سنة ١٩٧٢ بسعر المتر ١,٧٥ قرش وتم اتخاذ إجراءات شهر تلك القطعة و قام الشهر العقاري بإبلاغ أملاك الدولة لحضور مندوب عنها للإقرار بالملكية لصالح الشركة ولم يحضر وتم الالتجاء إلى القضاء المستعجل و الدعوى محدد لها جلسة ٢٠١٧/١٠/١٢ للزام جهة الادارة بالتوقيع علي العقد.

وتم احوالها للدائرة (١٧) مدني جزئي محرم بك وتحدد لها جلسة ٢٠١٧/١٢/١٠ وتأجلت لجلسة ٢٠١٨/٥/٨ برقم (٢٠١٨/٤) للمستندات ولشهر الصحيفة .

- القطعة الثانية :

مساحة ٢م١٦٨٢٥,١٨ مستأجرة من محافظة الإسكندرية بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠.

- القطعة الثالثة :-

مساحة ٢م٢٠٥٢,٦٩ مستأجرة بموجب محضر تسليم مؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ وقد قامت الشركة بسداد ثمن الأرض المقدر وقت التأجير للقطع الثلاث سلفة الذكر بالأنذرات الآتية:

- إنذارا عرض بتاريخ ١٤/٨/١٩٩٤ بمبلغ ٣٥٩٦٧,٢ جنيهه - عن مساحة ٢م٢٠٥٢,٦٩ تم تسليمه لموظف خزينة جهاز حماية أملاك الدولة - فتحي مرسي أحمد.

- إنذار عرض بتاريخ ١٩/١١/١٩٩٤ بمبلغ ٤٠١٨,١٦٠ جنيها عن مساحة ٢م١٦٨٢٥,١٨ ومساحة ٦٠٤٢,٣٤٠ م٢ - وجدير بالذكر أن تلك القطعتين الثانية والثالثة ينطبق عليهما ذات الحكم الصادر في الدعوى الخاصة بمساحة القطعة الاولى

• • مما سبق يتضح ان الشركة التزمت بسداد قيمة الارض فى الموعد المحدد وطبقا للبند الحادى عشر من عقود الايجار .

الوعد بالبيع بشروط المصانع وتطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ٥٧ وفى نفس الوقت قامت بسداد القيمة الايجارية عن الثلاث قطع حتى عام ٢٠٠٠ (مرفق عدد ٣ شهادة من حى وسط) و الشركة حصلت على حكم قضائي نهائي وإقرار من المستشار القانوني لحماية املاك الدولة بتملك الشركة للقطعة الاولى بمساحة ٢م٦٠٤٢,٣٠ بالسعر السائد وقت التأجير سنة ١٩٧٢ بسعر المتر ١,٧٥ جنيهه وتم الالتجاء للقضاء المستعجل وتحدد لها جلسة ٢٠١٧/١٢/١٠ وتأجلت لجلسة ٢٠١٨/٥/٨ برقم (٢٠١٨/٤) للمستندات ولشهر الصحيفة .



للزام جهاز حماية املاك الدولة بالتوقيع على عقد نقل الملكية لصالح الشركة طبقا

• لحكم القضاء النهائي الصادر فى هذا الشأن

وهناك عدد ٢ دعوى للقطعتين الأخرتين بالمطالبة بمقتل ملكيتها لصالح الشركة

أسوة بالقطعة الأولى نظرا لكون الشركة مسددة قيمة الأرض منذ عام ١٩٩٤ •

- مع العلم أن المبلغ المدرج بحساب / الاراضى و البالغ ١٦٥ ألف جنيه يتضمن

الاتى

٣٥٩٦٧,٢٠٧ ثمن قطعة ارض مساحتها ٢م ٢٠٥٥٢,٦٩٠

٤٠٠١٨,١٦٠ ثمن قطعتين مساحة ٢م ١٦٨٢٥,١٨٠ و ٢م ٦٠٤٢,٣٤٠

١٢٦٤٦,١٦٣ فرق فى القيمة المقدرة للثلاث قطع اراضى •

٦٩٥٨٦,٨٢٥ قيمة مصاريف ردم وتمهيد الارض الخاصة بالمصينة الجديدة

٦٥٧٠,٥٩٩ قيمة اراضى مقام عليها المباني بالمصنع عام ١٩٦٣ •

- المطالبة المالية :-

فوجئت الشركة بجهاز حماية املاك الدولة يرسل مطالبات بمبالغ باهظة

لا تتناسب مع الواقع - و لم نتوصل لأسس المحاسبة التى بنى عليها هذا المبلغ -

تعاملت الشركة بمخاطبة الجهات السيادية لاكثر من مرة و آخر مذكرة تم

أرسالها الى السيد الفاضل رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية

وقام سيادته بإرسال مذكرة الى السيد الفاضل / وزير التميمين والذي قام سيادته

بمخاطبة السيد / محافظ الاسكندرية وذلك لتترك الأمر للقضاء حيث أن هناك

منازعات منظورة أمام القضاء .

- أما بالنسبة لباقي مساحة أرض مصنع محرم بك وقدرها ١٨ ألف

٢م فهي عبارة عن الأتى :-

٢م ١٤٠٠ تقريبا بموجب عقد اتفاق بين شركة الغازات وشركة الزيوت المستخلصة

بقرار من السيد /وزير الصناعة مؤرخ ١٩٨٨/٦/٩ وبناء على محضر الاجتماع المؤرخ

فى ١٩٨٨/١١/١٧ بشأن إنهاء هذا النزاع الذى كان قائما آنذاك وذلك بحضور كل

من السيد / نبيل الليثى مدير الشؤون القانونية بمكتب وزير الصناعة السيد /

شوقى الحناوى - مدير الشؤون القانونية بمكتب وزير الصناعة و باعتماد رأى

المستشار القانونى للسيد معالى الوزير •

وقد قامت شركة الغازات بالتنازل عن القضايا المرفوعة منها ضد شركة الزيوت

وتسليم الشركة جميع المستندات الدالة على حيازتها لتلك المساحة •

-أما بالنسبة لباقي المساحة وقدرها ١٦٦٠٠ ٢م تقريبا فهي ناتجة عن دمج الشركة

الحديثة للأغذية بشركة الزيوت المستخلصة والذي تم بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٨ وذلك

بموجب قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣

بتأميم بعض الشركات و المنشآت وقرار وزير الصناعة المكمل للقانون السابق و

الصادر برقم ٨٨٩ لسنة ١٩٦٣ بدمج بعض الشركات و المنشآت فى شركة الزيوت

المستخلصة و منتجاتها و المنشور بعدد جريدة الوقائع المصرية رقم ٧٦ فى

٣٠ سبتمبر ١٩٦٥ وهذا بعد تأسيس شركة الزيوت المستخلصة الذى تم بقرار رئيس



<p>الجمهورية العربية المتحدة برقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٩ . -وقد قامت الشركة بتقديم طلب لصحة ونفاذ عقد البيع بالطلب رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٩٩ والذي أسفر عن أن التعامل جزء من مسطح أكبر لتلك العقود المبرمة مع المحافظة وتبين من ذلك أنها شائعة أي أن مساحة ٢م١٦٦٠٠ فهي ناتجة عن القرارات السابق ذكرها . -المخزن بمدينة المنصورة البالغ مساحته ٢م١٢٩ تم حصول الشركة على صحة ونفاذ العقد بالبيع بعريضة مشهورة بالشهر العقاري . -المخزن بمدينة سوق البالغ ٢م ٢٩ تم حصول الشركة على صحة ونفاذ لعقد البيع بعريضة مشهورة بالشهر العقاري .</p>	
<p>• بالنسبة لأرض قويسنا بمساحة ٨ قراريط و ١٨ سهم تقريبا تحت العجز والزيادة وكذلك عقارات بمدينة السادات عبارة عن معرض + مخزين . • قد تم وضع اليد عليها من العميل / عبدالحميد حسن الفلاح وذلك مقابل مديونية مستحقة للشركة قدرها مليون وخمسمائة وسبعون الف جنيهها منذ عام ٢٠٠٢ . وقد تم القبض على العميل المذكور بمعرفة الرقابة الادارية وتم التحقيق معه في القضية رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ تحقيق كسب غير مشروع وبعد ذلك حصلت الشركة على عقود بيع من اولاده بصفتهم وكلاء عنه الا انه صدر قرار بالتحفظ ومنع التصرف في الممتلكات وقد داومت الشركة على تقديم طلبات لوزارة العدل ادارة الكسب غير المشروع . وبتاريخ ٢٠١٧/٧/٦ ورد للشركة كتاب السيد معالي المستشار / مساعد وزير العدل لادارة الكسب غير المشروع للحضور بمقر الوزارة وتم الحضور وكان من ضمن طلباتهم موافقة مجلس الادارة من عدمه على طلب رفع التحفظ على تلك الملكيات العقارية واعتمادها مقابل المديونية المفيدة على العميل /عبدالحميد حسن الفلاح ونجله احمد وقد وافق مجلس الادارة بجلسته المنعقدة في ٢٠١٧/٦/٣٠ . وتم تقديم طلب بالاكْتفاء بالأرض الزراعية بقويسنا ومدينة السادات وفاء للمديونية حيث ان العميل قد توفي الى رحمة الله وتقدمنا بطلب بذلك مع طلبنا لرفع التحفظ لاتخاذ اجراءات نقل الملكية وأعدت مذكرة من السيد المستشار/ محمد حامد -ثائب مساعد الوزير واحالتها لمحكمة الجنايات للتصديق حيث أن العميل قد سبق الحكم عليه بالسجن عشر سنوات في الجناية رقم ١٢٧٠١ لسنة ٢٠٠٢ وتم ذلك في ٢٠١٧/٨/٢١ والحضور امام محكمة الجنايات في ٢٠١٧/٩/١٤ قد تم تأجيلها لجلسة يوم ٢٠١٧/١٠/٢٤ وقد تم تقديم طلب في ٢٠١٧/٨/٢٨ الى مديرية الزراعة بقويسنا وذلك للحصول على شهادة تفيد أن الأرض داخل كردون المدينة وليست زراعية</p>	<p>(٢) لم تقم الشركة باثبات قيمة قطعة الارض و المباني التي حصلت عليها من العميل احمد عبد الحميد الفلاح بمدينتي السادات وقويسنا عن مديونيته البالغة نحو ١,٥٧٣ مليون جنيهه .</p> 

<p>وجارى اتخاذ الإجراءات اللازمة بمعرفة الشركة لنقل الملكية لصالح الشركة مع العلم بأن قيمة الأصول التي تحت يد الشركة تفوق قيمة مديونية العميل المذكور .</p> <p>هذا وقد حصلت الشركة على حكم قضائي من محكمة جنابات شبين الكوم بتاريخ ٢٠١٨/١/١١ في التظلم المرفوع منها بالمنع من التصرف في الشكوى رقم ٥٠٥ سنة ٢٠٠١ كسب غير مشروع والمقيدة برقم ١٧ سنة ٢٠٠١ منع تصرف بقبول التظلم شكلا وفي الموضوع بإنهاء أمر المنع من التصرف وعلية فالشركة بصدد إنهاء إجراءات بيع تلك الاراضى وتسوية حساب العميل .</p>	
<p>هذه الوحدة مقام عنها الدعوي القضائية رقم ٢٠٠٨/٣٨٧١ م.ك اسكندرية و قد تم إحالتها للخبير وذلك بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٣ و لم يباشر الخبير عمله بعد .</p>	<p>(٣)- يتضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ نحو ٢,٩٢٥ مليون جنيه تمثل تكلفة مشروع إنتاج السليكات منذ عام ٢٠٠٣ والذي يوجد بشأنه نزاع قضائي لازال منظورا أمام القضاء .</p>
<p>تسعي الشركة جاهدة للحصول على تلك المستحقات و بالفعل تم تحصيل مبلغ خمسون ألف جنيه من العميل/ أمير حمد الله نصار وذلك بالايصال رقم ٨١٩٢ بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٢ .</p>	<p>(٤)- بلغ رصيد العملاء في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ نحو ٧,٧٩٨ مليون جنيه منها أرصدة عملاء متوقفة بنحو ٦,١٢٦ مليون جنيه ، تخص القطاع الخاص ومندوبي البيع مكون عنه مخصص بالكامل .</p>
<p>سبق عرض الامر علي الجمعية العمومية للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٩ و قد افادت الشركة القابضة للصناعات الغذائية خلال مناقشة الموضوع امام الجمعية بانه توجد لجنة مشكلة من وزارة المالية و وزارة التموين و البنك المركزي و تقوم هذه اللجنة بعملها الان لتحديد الفروق التي ستحملها وزارة المالية .</p>	<p>(٥)- تتضمن الحسابات المدينة الاخرى نحو ٣١١,٠٨٠ مليون جنيه دون تحديد مسمي الحساب الخاص بها وذلك بناء علي خطاب الشركة القابضة للصناعات الغذائية المؤرخ في ٩ أغسطس ٢٠١٧ ، و الخاص بتحديد سعر الزيت نمره (١) المسلم خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ، و يمثل الرصيد المشار اليه فرق سعر الزيت عن الأسعار السابق المحاسبة عليها من الشركة القابضة ، وقد أفاد الخطاب المشار اليه الى تجنيب هذا الفرق في حساب مدين لحين البت فى المذكرة المعروضة على السيد وزير التموين .</p>
<p>تم عمل مخصص للمبلغ بالكامل .</p>	<p>(٦)- تتضمن الحسابات المدينة نحو ١,٤٢٤ مليون جنيه تمثل قيمة ضريبة المبيعات على منتج المارجرين ، وهو رصيد مرحل من سنوات سابقة مكون عنه مخصص بالكامل ومازال هذا الرصيد محل نزاع قضائي.</p>
<p>هذا المبلغ مكون عنه مخصص بنسبة ١٠٠٪</p> 	<p>(٧) تتضمن الحسابات المدينة الأخرى رصيد مرحل من سنوات سابقة يبلغ نحو ٣٧١ ألف جنيه باسم شركة مالتى تريد عن قيمة ضريبة مبيعات مستحقة عن تعاملات الشركة المذكورة خلال الفترة من ١٩٩٤ الى ١٩٩٩ .</p>

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
قطاع الشؤون المالية

الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ / اشرف لطفى حجازى عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة فى ٢٠١٧/١٢/٣١

<p>• أما بالنسبة للشركة الفرعونية - - فقد صدر قرار من السيد المستشار / المحامى العام لنيابة غرب إسكندرية بتسليم الزيت الى الشركة العامة لتجارة الجملة طبقاً للقوائم الصادرة من شركتنا ومازالت الإجراءات سارية لأنه قد تم بيع تلك الكمية لشركة المجمعات الاستهلاكية وتم إيداع ثمنها عن طريق المحكمة فإنه يتعين رد هذا المبلغ إلى شركة الجملة أو شركتنا وهذا هو ما تم تقديمه من تظلم و جاري المتابعة علماً بأنه ورد لشركتنا خطاب شركة اسكندرية للمجمعات المؤرخ حسب توقيع رئيس القطاع المالى بالشركة المذكورة بتاريخ ٢٠١٨/١/٣٠ يفيد بقيام تلك الشركة باصدار شيك باجمالى مبلغ ١٢٤٨١٩,٢٠٠ جنيه برقم ٧٢٩٦٧٣ بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣ • وجارى اتخاذ اللازم بشأن انتهاء اجراءات استلام الشيك • - اما بالنسبة لقيمة ١٢٧١٣٧ قيمة عجوزات الزيت لشركة المحمودية - - فقد اقامت الشركة دعوى إلزام مع التعويض ضد شركة المحمودية مقيدة برقم ٢١٩١ لسنة ٢٠١٦ مدني كلى ومازالت متداولة لجلسة ٢٠١٧/١٠/١٢ وتم حجزها للحكم بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٦</p>	<p>(٨)-تتضمن الحسابات المدينة الأخرى نحو ١٠٨ ألف جنيه و ١٢٧ ألف جنيه تمثل قيمة عجز في كميات زيت التموين بواسطة شركتى الفرعونية و المحمودية على التوالي .</p>
<p>- أن القرار بصرف مبلغ التعويض و الموافقة عليه يتوقف على انه يشترط تنفيذ خط الشطف الموضح بخريطة المنطقة و المعتمد من المحافظة و الإدارة العامة للمرور ومازال المشتري لم يقم بالبناء على تلك القطعة رغم بناؤه على المساحات الأخرى و جارى المتابعة للحصول على أحقية الشركة. وأن هناك ضوابط تنظيم استقطعت من المساحة الكلية المباعة وذلك طبقاً للعقود المسجلة بين شركتنا والشركة الفاطمية و جارى استخراج كشف تحديد مساحى •</p>	<p>(٩)تبين وجود فرق مساحة قدره ٣٧٥ متر مربع بأرض مصنع علف القباري لم يظهر بالدفاتر يتمثل في الفرق بين مساحة أرض مصنع القباري الإجمالية البالغة ١٣٦٢٨ متر مربع و مجموع المساحتين (المنزوع ملكيتها و المباعة لشركة أبو الهول) و البالغ مساحتها ١٧٧٦٦ متر مربع ، على التوالي و يرتبط بذلك مبلغ ٣١٥ ألف جنيه قيمة التعويض عن الجزء المنزوع ملكيته منذ عام ١٩٩١ ، وفقاً للخطاب الوارد من محافظة الإسكندرية (إدارة نزح الملكية و التحسينات) برقم ٧٦ فى ٢٠١٢/٢/٩ ، و الذي يطالب الشركة بضرورة عمل شطف السور لأرض القباري لاعتماد صرف التعويض ، يتعين ضرورة الحصول على كشف تحديد مساحى و اتخاذ اللازم فى ضوء ذلك مع ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض .</p>
<p>سيتم التسوية فور ورود الأسعار النهائية •</p> 	<p>(١٠)- قامت الشركة بتحميل تكلفة المبيعات بنحو ٤٨,٥٩٧ مليون جنيه تمثل قيمة الفرق بين تسعير الكمية الواردة من الشركة القابضة من الزيت الخام المقدر بمعرفة الشركة (كنتيجة لزيادة سعر البيع) و السعر المحدد من الشركة القابضة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٧ ، علماً بأنه لم تتم مطابقة الكميات المستلمة من الزيت الخام مع الشركة القابضة حتى تاريخ التقرير .</p>

